د.أشـــرف عبد الفتاح أبو المجد

موقف قاضي الإلغاء
من سلطة الإدارة
في تسـبيب القرارات الإدارية

الشـركة العربيـة المتحـدة

الفهرس

الموضـــوع		رقم الصفحة
مقدمـــة		
باب تمهيدى	التطور التاريخي لفكرتي السبب والتسبيب على ضـــوء تطـــور دعـــوى الإلغـــاء.....	1
تقسيم		
الفصـــل الأول	فكرة السبب في أحكام القضاء الإدارى الفرنسي والمصرى.....	5
المبحث الأول :	تعريف السبب وموقعه بين عناصرالقرار الإداري.	7
المبحث الثانى:	الفرق بين فكرة السبب في القانون العام والقانون الخاص.....	26
المبحث الثالث:	التطور التاريخى للرقابة القضائية على ركن السبب.....	45
الفصل الثانى	تطور فكرة التسبيب في أحكام القضاء الإداري الفرنسي والمصري.....	71
المبحث الأول :	التمييز بين التسبيب والأفكار القانونية المشابهة له.	73
المبحث الثانى:	أهمية الأخذ بمبدأ التسبيب الوجوبى في ضوء ظاهرة ازدياد دور السلطة التنفيذية.....	86
المبحث الثالث:	التسبيب في الأحكام القضائية.....	96
الباب الثانى	موقف المشرع الفرنسي والمصري من سلطة الإدارة في تسبيب القرارات الإدارية.....	113
الفصل الأول:	الاتجاه الفرنسي نحو مبدأ التسبيب الوجوبى للقرارات الإدارية.....	117
المبحث الاول :	فكرة عن القانون رقم(587/ 79) وظروف اصداره.....	119
المطلب الأول :	تهيئة المناخ الملائم لصدور القانون.....	121
المطلب الثاني :	خطوات الإصلاح نحو تقرير مبدأ التسبيب الوجوبي.....	129
المطلب الثالث	صور القانون والتشكيل فى أستورتين	139
المبحث الثاني :	مجال تطبيق مبدأ التسبيب الوجوبي.....	153
المطلب الأول :	نطاق التسبيب الوجوبي في القانون المقارن...	155
المطلب الثاني:	خطة المشرع الفرنسي في قانون رقم 79/587.....	161
المطلب الثالث :	الاستثناءات الواردة علي مبدأ التسبيب الوجوبي للقرارات الادارية الفردية.....	188

المبحث الثالث: شروط صحة التسبيب..... 213
المطلب الأول : الشروط الخارجية للتسبيب..... 215
المطلب الثاني : الشروط الداخلية للتسبيب..... 223
الفصل الثاني : مبدأ عدم التسبيب الوجوبي في مصر..... 241
المبحث الاول : مبدأ عدم التسبيب الوجوبي كأحد إمتيازات الإدارة. 243
المطلب الأول: مبدأ عدم التسبيب الوجوبي كأحد الامتيازات المباشرة للإدارة..... 245
المطلب الثاني: مبدأ عدم التسبيب الوجوبي كأحد الإمتيازات الغير مباشرة للإدارة..... 251
المطلب الثالث : تعقيـــــب..... 257
المبحث الثاني: مبدأ عدم التسبيب الوجوبي تعبير عن البيروقراطيه الادارية..... 261
المطلب الأول: مبدأ عدم التسبيب الوجوبي نتيجة لسيادة مفهوم السرية الإدارية..... 263
المطلب الثاني : مبدأ عدم التسبيب الوجوبي نتيجة لمفهوم الهيمنة الادارية..... 267
المطلب الثالث : تعقـيب..... 269
المبحث الثالث : الحاجة لتدخل تشريعي للتطور نحو مبدأ التسبيب الوجوبي..... 273
المطلب الأول : مصادر التسبيب الوجوبي في النظام القانوني المصري..... 247
المطلب الثاني : المنهج المقترح للأخذ بمبدأ التسبيب الوجوبي في النظام القانوني المصري..... 280
القسم الثانى
موقف قاضى الإلغاء من سلطة الإدارة
في تسبيب القرارات الإدارية وعبء الإثبات 311
موقف قاضى الإلغاء من سلطة الإدارة
الباب الأول في تسبيب القرارات الإداري 313
الفصل الأول : موقف قاضى الإلغاء من تسبيب القرارات الإدارية في حالة الاختصاص المقيد..... 315
المبحث الأول : التسبيب الوجوبي والرقابة على مشروعية القرار الإداري..... 317
المطلب الأول : مظاهر قصور الحماية القضائية للتسبيب الوجوبي 319
الفرع الأول : التسبيب الوجوبى للقرارات الإدارية وأسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام..... 321

الفرع الثانى : التسبيب الوجوبى للقرارات الإدارية وفكرة الأسباب غير المنتجة..... 329
الفرع الثالث : التسبيب الوجوبى وقرارات هيئات التأمين الاجتماعي في فرنسا..... 336
الفرع الرابع : التسبيب الوجوبي والمسئولية الإدارية..... 339
المطلب الثاني : الأهمية المتزايدة للتسبيب الوجوبي في الرقابة على مشروعية القرار الإداري 347
الفرع الأول : مخالفة التسبيب الوجوبي تؤدى إلى بطلان القرار 348
الفرع الثانى : التسبيب وفكرة إحلال السند القانوني..... 359
الفرع الثالث : دور التسبيب في الرقابة على السبب والغاية من القرار..... 361
المبحث الثاني : التسبيب الوجوبي وتصحيح القرار..... 373
المطلب الأول : التسبيب الوجوبي وتصحيح القرار من جانب السلطة المختصة..... 375
الفرع الأول : موقف الفقه من مدى سلطة الإدارة في التصحيح اللاحق لعيب الشكل..... 377
الفرع الثانى : موقف القضاء من مدى سلطة الإدارة في التصحيح اللاحق لعيب الشكل 381
المطلب الثاني : التسبيب الوجوبي وتصحيح القرار بواسطة السلطة الرئاسية..... 387
المطلب الثالث : التسبيب الوجوبي وسلطة الإدارة في إصدار قرار جديد بذات مضمون القرار الملغى..... 391
الفصل الثاني : موقف قاضى الإلغاء من تسبيب القرارات الإدارية في حالة الاختصاص التقديري..... 397
المبحث الأول : الـدور الإيجابـي للقاضـي الإداري فـي توجيـه الإجـراءات..... 399
المطلب الأول: طبيعة الإجراءات أمام القسم القضائي مجلس الدولة وخصائصها العامة..... 401
المطلب الثاني: مظاهر الـدور الإيجابـي للقاضي الإداري في توجيه الإجراءات..... 408
المبحث الثاني: سلطـة القاضـي الإداري فـي إلـزام الإدارة بالإفصاح عـن أسبـاب القرار..... 419
المطلب الأول: سلطة القاضي الإداري الفرنسي في إلزام الإدارة بالإفصـاح عن أسباب القرار..... 420

المطلب الثاني:	سلطة القاضي الإداري المصري في إلزام الإدارة بالإفصاح عن أسباب القرار.....	427
المبحث الثالث :	أساس موقف القاضي من سلطة الإدارة في تسبيب القرارات الإدارية في حالة الاختصاص التقديري.....	433
المطلب الأول :	أساس الرقابة القضائية على التسبيب في حالة الاختصاص التقديري في فرنسا.....	435
المطلب الثاني :	أساس الرقابة القضائية على التسبيب حالة الاختصاص التقديري في مصر.....	439
الباب الثالث :	مبدأ التسبيب الوجوبي وعبء الإثبات.....	451
الفصل الأول :	التقنين الإجرائي الإداري وعبء الإثبات.....	453
المبحث الأول:	التقنين الإجرائي الإداري ومبدأ التسبيب الوجوبي.....	455
المطلب الأول:	التعريف بالإجراءات الإدارية غير القضائية....	457
المطلب الثاني :	أهمية التقنين الإجرائي الإداري المتكامل.....	473
المبحث الثاني :	عبء الإثبات في الدعوى الإدارية	481
المطلب الأول :	أحكام عبء الإثبات في المواد المدنية والتجارية.	483
المطلب الثاني :	أحكام عبء الإثبات في الدعوى الإدارية .	393
الفصل الثاني :	سياسة القضاء الإداري في توزيع عبء الإثبات.....	499
المبحث الأول :	امتيازات الإدارة كطرف في الدعوى الإدارية وأثرها على الدعوى الإدارية.....	501
المبحث الثاني :	تقدير الفقه للسياسة القضائية في تنظيم عبء الإثبات.....	517
الخاتمة	.....	543
الملاحق	.....	547
قائمة المراجع	.....	569
قائمةالمختصرات	.....	589
الفهرس	.....	

والله الموفق